كشف العميد محمد بن عبدالله القرني مساعد مدير عام الدفاع المدني لشؤون التخطيط والتدريب عن جوانب كثيرة لاستفادة الدفاع المدني من مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لبناء المقرات الأمنية, تتمثل في تطوير منظومة البنى التحتية لمواقع الدفاع المدني، وزيادة قدرتها على استيعاب أعداد أكبر من المتدربين في جميع تخصصات الدفاع المدني.

ودلل العميد القرني في حوار شامل مع مجلة 998 على هذه الاستفادة من المشروع باعتماد إنشاء مدينة تدريبية متكاملة للدفاع المدني بالرياض تستوعب أكثر من ثلاثة آلاف متدرب في وقت واحد, وأخرى مقترحة في مكة المكرمة, وتدشين المرحلة الأولى من مركز تدريب الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية بتكلفة تزيد على ٢٠ مليون ريال.

وتطرق مساعد مدير عام الدفاع المدني لشؤون التخطيط والتدريب إلى برامج التدريب والابتعاث في الدفاع المدني، مؤكداً ارتباطها باحتياجات الواقع والمخاطر المحتملة في جميع مناطق المملكة, واستيعابها لأحدث تقنيات التدريب وأنظمة المحاكاة والمشبهات, وفيما يلي تفاصيل الحوار.

حاوره: الرائد عبد الله العرابي الحارثي

في حوار يحمل الكثير من المكاشفة والاعتراف بالحقائق.. مساعد مدير عام الدفاع المدني لشؤون التخطيط والتدريب العميد محمد القرني:

المصلحة العامة فوق كل اعتبار

لا أعمل من أجل هدف شخصي.. ولا سعياً وراء نوط الاقتصاد

بصراحتكم المعهودة .. كيف ترون مستوى البنية التحتية التدريبية بالدفاع المدني؟

هناك حقائق ومؤشرات ملموسة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن البنية التحتية التدريبية بالدفاع المدني تشهد نقلة نوعية غير مسبوقة, بدءاً من إنشاء معهد تدريب الدفاع المدني بالرياض, وتدشين مركز تدريب الدفاع المدني بالمنطقة الشرقية, الذي شرف برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية مؤخراً، وبلغت تكلفته ٢٠ مليون ريال, و١٢ مليون ريال للمرحلة الثانية، ومركز اللياقة البدنية بتكلفة ١٨ مليون ريال, وقريباً بمشيئة الله سيتم افتتاح مركز تدريب الدفاع المدني بعسير بتكلفة ٢٨ مليون ريال، وهناك مشروعان آخران للتدريب أحدهما في المدينة المنورة وتصل تكلفته إلى ٤٩ مليون ريال، والآخر في منطقة تبوك بتكلفة تقدر بـ ٣٠ مليون ريال، ويكفي أن نقول إن إجمالي تكاليف مشروعات التدريب في الدفاع المدني خلال السنوات الثلاث الماضية بلغت ٢٤١ مليون ريال، هذا بخلاف تأمين تجهيزات اللياقة البدنية لنحو ٩٠ موقعاً ميدانياً في مختلف مناطق المملكة.

هذه الطفرة في المنشآت التدريبية بالدفاع المدني كيف تحققت؟

لا يمكننا أن ننظر إلى هذه الطفرة في المنشآت التدريبية بمعزل عما يشهده الدفاع المدني والأجهزة الأمنية عموماً من تطور مستمر في جميع التخصصات والأعمال الأخرى، في هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني, وما يلقاه الدفاع المدني من دعم واهتمام من لدن صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية, وصاحب السمو الملكي مساعد

وزير الداخلية للشؤون الأمنية، ليتمكن من أداء مهامه في الحفاظ على المكتسبات الوطنية وحماية الأرواح والممتلكات وتوفير الإمكانات والموارد لامتلاكه أحدث التجهيزات والمعدات.

وهنا نذكر بكل الشكر والعرفان باستفادة الدفاع المدني من مشروع خادم الحرمين الشريفين – يحفظه الله – لبناء المقرات الأمنية في إنشاء وتطوير منظومة المراكز الميدانية والمرافق التدريبية، وفق رؤية واضحة لمعالي مدير عام الدفاع المدني لاحتياجات الجهاز في جميع المناطق، والحرص على توفيرها وتحقيق أفضل استثمار للإمكانات المتاحة.

ويجب ألا نغفل جهود مركز المشروعات التطويرية بوزارة الداخلية في هذا الجانب، وإسهاماته في تطوير البنى التحتية بالدفاع المدني وتشكيل فريق علمي قام بزيارة المدن التدريبية في بريطانيا وبعض الدول الأوروبية للاستفادة من خبراتها في تنفيذ مشروع مدينة الدفاع المدني التدريبية بالرياض، الذي يستوعب أكثر من ٣٠٠٠ متدرب في وقت واحد، وكذلك المدينة الأخرى المقترح إقامتها بمنطقة مكة المكرمة، وكل من المدينتين ستضيف قوة هائلة لقدرات الدفاع المدني التدريبية.

هل ثمة تطور نوعي وكمي في برامج التدريب في هذه المنشآت التدريبية؟

البرامج التدريبية في الدفاع المدني يتم تصميمها وفقاً لعدد من الاعتبارات، في مقدمتها احتياجات رجال الدفاع المدني لأداء مهامهم على الوجه الأكمل، وهذه الاحتياجات يتم تحديدها وفقاً لدراسات رصد المخاطر المحتملة، وقياسات دقيقة لأداء كافة الوحدات، ومتابعة لبرامج وأنظمة التدريب المتطورة في التعامل مع هذه المخاطر والمتطلبات الفنية لتنفيذ هذه البرامج.. ومن المؤكد وجود ارتباط كبير بين مستوى المنشآت التدريبية وبرامج التدريب التي تقدمها، وهو الأمر الذي ينعكس على مستوى أداء خريجيها من المتدربين، ونذكر دليلاً على ذلك مشروع تطوير المشبهات التدريبية وأنظمة المحاكاة الذي يطبق في الرياض والمنطقة الشرقية وعسير والذي بلغت تكلفته أكثر من ٢١ مليون ريال.

> التوصيف الدقيق للوظائف ضرورة للاستفادة من برامج التدريب وبرامج الابتعاث

ابتعاث ٣٠ ضابطاً سنوياً لبرامج دبلوم السلامة بالولايات المتحدة

مما يتيح إمكانات كبيرة لتطوير برامج التدريب، واستيعاب أكبر عدد من المتدربين في تخصصات مختلفة، ونحن حريصون كل الحرص على التدريب التخصصي الدقيق في جميع المنشآت التدريبية.

هل ثمة إحصاءات يمكن من خلالها الوقوف على واقع التدريب بالدفاع المدني؟

دعنا نتوقف عند الإحصاءات الخاصة بتدريب المستجدين خلال السنوات الخمس الماضية، الذين وصل عددهم إلى أكثر من ٥٥٠٠ خريج، ٩٥٪ منهم يمارسون أعمالاً ميدانية، ويؤدي ٥٪ منهم أعمالاً مساندة فنية وإدارية لتعويض الفاقد نتيجة التقاعد، وفي العام الماضي فقط تم تنفيذ أكثر من ٥٣٦ دورة تدريبية لضباط وأفراد الدفاع المدني داخل وخارج المملكة، تشمل ١٧٤ برنامجاً تدريبياً بالتعاون مع القطاعات العسكرية والجامعات والمعاهد التقنية المتخصصة، وخلال النصف الأول من العام التدريبي الحالي تم تنفيذ ٣٢ دورة تدريبية، إضافة إلى ٩٧ دورة في مراكز تدريب الدفاع المدني، و١٣ دورة تدريبية خارج المملكة، ومع اكتمال منظومة مراكز التدريب الجاري العمل بها سوف يتضاعف عدد هذه الدورات، وبالتالي عدد المستفيدين منها من الضباط والأفراد، وتشمل هذه البرامج تأهيل القائمين على عملية التدريب في جميع التخصصات، حيث تم تأهيل أكثر من ٦٠ مدرباً في جميع مراكز التدريب خلال العام التدريبي الحالي.

من الواضح في السنوات القليلة الماضية زيادة استفادة الدفاع المدني من برامج الابتعاث للدراسة بالجامعات السعودية والأجنبية في كثير من التخصصات .. بم تفسر ذلك؟

يرجع هذا إلى الخطوات الطيبة التي اتخذتها وزارة الداخلية في هذا الشأن، والتي أتاحت للأجهزة الأمنية القدرة على استقطاب الخريجين بالمعاهد والجامعات السعودية وتيسير ابتعاثهم للدراسة بالخارج، وكان نصيب الدفاع المدني أكثر من ٣٠٠ خريج، تم ابتعاثهم للدراسة في التخصصات الإدارية والعلمية، ويكفي أن أقول إن لدينا أكثر من ٢٥ ضابطاً من كافة الرتب يحملون درجة الدكتوراه، وأكثر من ١١٥ يحملون درجة الماجستير، هذا بخلاف المبتعثين حالياً في الجامعات السعودية والأجنبية الذين يدرسون في تخصصات تلبي حاجة ماسة لتطوير قدرات الدفاع المدني وتنفيذ الخطط المستقبلية في مجال التدريب والمجالات الأخرى.

ولدينا الآن ١٥٠ ضابطاً وفرداً تم ابتعاثهم إلى جامعات أمريكية وأوروبية في تخصصات فنية لخدمة الطيران، بما يتواكب مع التطور الكبير في طيران الدفاع المدني، وبدءاً من العام القادم بمشيئة الله سوف يتم ابتعاث ٣٠ ضابطاً سنوياً لبرنامج دبلوم عالي السلامة في الولايات المتحدة الأمريكية، ونطمح إلى زيادة عدد المبتعثين في تخصصات إدارة الأزمات والكوارث وهندسة السلامة والإطفاء لنيل درجات الماجستير والدكتوراه، ويدعم ذلك افتتاح مجالات الدراسة في هذه التخصصات في عدد من الجامعات السعودية مثل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فيصل.

وعلى أي أساس يتم الابتعاث للدراسة في الخارج؟

المعيار الأول والأساس هو احتياجات الدفاع

المدني من التخصصات العلمية والفنية، وهذه الاحتياجات يتم تحديدها بناء على واقع العمل الميداني، ودراسات مكثفة تشارك فيها الجهات الأساسية « العمليات – الطيران – التخطيط – الشؤون الإدارية والعسكرية والفنية وغيرها»، وعلى ضوء هذه الدراسات للاحتياج تم تحديد احتياجات الدفاع المدني من التخصصات خلال السنوات الخمس القادمة، ومنها السلامة، والذين تقرر ابتعاثهم للحصول على درجة دبلوم السلامة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وهل يختلف برنامج دبلوم السلامة حالياً الذي يتم الابتعاث عليه عن البرنامج القديم؟

البرنامج القديم تجاوز ٢٨ عاماً، والذين ابتعثوا من خلاله وحصلوا على دبلوم السلامة أصبحوا الآن قيادات يتولون مواقع قيادية، لذا أصبح من الضروري إعادة تبني مثل هذا البرنامج عبر الجامعات السعودية، أو الابتعاث للخارج لدراسة الجديد في هذا المجال والإفادة منه على مستوى العمل القيادي أو التخطيط أو الأعمال الميدانية.

وماذا عن توطين الوظائف في الدفاع المدني وارتباطها ببرامج التدريب؟

الأمر المهم في هذا هو أن يكون هناك وصف دقيق لكل وظيفة بالدفاع المدني، والالتزام بضرورة عمل كل شخص في مجاله وتخصصه الذي يجيد فيه، وهو الأمر الذي يتيح مجالاً رحباً للاستفادة من البرامج التدريبية، ولعل التجربة الناجحة في تأهيل كافة الضباط على أنظمة الحكومة الإلكترونية وتقنيات المعلومات خير دليل على ذلك، حيث أتاحت هذه التجربة الاستفادة من الزملاء الضباط في القيام بالأعمال القيادية والإدارية دون الحاجة إلى عدد كبير من الأفراد أو الموظفين المدنيين، وبالتالي توجيه هذه العناصر إلى العمل الميداني، وخلال السنوات الثماني الماضية لم يتم تعيين أي فرد للعمل الإداري، وهو ما ساهم في الارتقاء بقدرات الوحدات الميدانية وزيادة الفرص التدريبية على رأس العمل بعد تجاوز الصعوبات الخاصة بتفريغ الضباط أو الأفراد لعدم وجود بديل.

هل يعني هذا رضاكم عن مستوى توطين الوظائف بالدفاع المدني؟

ليس الرضا التام، فهناك كثير من أصحاب التخصصات العلمية لا يمارسون في مجال دراستهم لأسباب ترتبط بعدم توفر البديل والنقص في بعض المواقع، وهناك ضباط يحملون مؤهلات عليا في تخصصات مختلفة نحتاج إلى الاستفادة منهم بشكل أفضل، وهناك توجيه صريح من معالي مدير عام الدفاع المدني بضرورة الاستفادة من كافة الضباط في تخصصات دراستهم لتفعيل أدائهم، والاستفادة منهم بشكل

> **أكثر من ٥٥٠٠ خريج من مراكز ومعاهد التدريب خلال ٥ سنوات**

أفضل.

ومما يبعث على التفاؤل أن كلية الملك فهد الأمنية أصبحت تعتمد إجراءات دقيقة في تلبية احتياجات القطاعات الأمنية بدقة أثناء التأهيل الأساسي بالكلية، مما يسرع الاستفادة منهم في مجال العمل الميداني المباشر.

هناك بعض التحفظات على ترتيب الأولويات لدى العميد القرني ولاسيما فيما يتعلق بالهيكلة الإدارية.. ما تعليقك؟

الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، وأنا أتفق مع بعض الإخوة وأختلف مع البعض الآخر، لكن أليس العمل الميداني هو جوهر وجود جهاز الدفاع المدني، وكل الأعمال الأخرى الإدارية أو الفنية تهدف بالأساس إلى تعزيز القدرات الميدانية؟ وبالتالي فإن أي هيكلة إدارية لابد من أن تخدم العمل الميداني وتضاعف من استفادته من القوى البشرية والفنية، والهيكلة التي يعترض عليها البعض ليست هدفاً في حد ذاتها، لكنها وسيلة لتحقيق أفضل استفادة من الطاقات ومعرفة الاحتياجات الفعلية وفق توصيفات دقيقة للوظائف، وننظر بدقة في كل وظيفة بالدفاع المدني وترتيب الأولويات بما يدعم القدرات الميدانية، مع إعطاء العمل الإداري حقه من الأهمية والدعم وخصوصاً في ظل التطور الكبير في أنظمة الحكومة الإلكترونية، مما سهل العمل الإجرائي والإداري كثيراً وأصبح لزاماً دعم الوحدات الميدانية والمساندة.

– يرى البعض أن الدورات التدريبية التقليدية على رأس العمل لم تعد مطلوبة مقارنة بالدورات المهارية المتخصصة، فماذا تقولون عن ذلك؟

تلبية متطلبات الدفاع المدني تحتاج إلى توفير كافة المسارات التدريبية، سواء الدورات التخصصية أو المهارية القصيرة أو التأهيل العلمي على رأس العمل، وحتى الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه، دون تعارض بين أي من هذه المسارات، وألا يطغى مسار على آخر، فعندما نؤهل عناصر لديها القدرة على الإبداع في مجالات مهمة يحتاجها الجهاز من خلال الدورات الطويلة، فهذا رافد حيوي ومهم، ونسبة ١٠ – ١٥ ٪ من برامج التأهيل والتدريب تتم عبر برامج الدراسات العليا والدورات الطويلة والمتوسطة، والمستفيدون من هذه البرامج يمثلون إضافة قوية لمرحلة التطوير الحالية، ما كان يمكن أن نحققها من خلال الدورات القصيرة التي لا تدعم التخصص الدقيق، في حين أن الدورات المهارية تمثل ٨٥٪ من البرامج التدريبية، وذات فائدة كبيرة في تنمية المهارات، وخلاصة القول أن تكامل المسارات التدريبية يخدم برامج التطوير تبعاً لاحتياجات الجهاز في جميع أعماله.

– لكن هل الدفاع المدني في حاجة فعلية لهذا العدد الكبير من حملة الماجستير والدكتوراه، بقدر حاجته للكوادر المهارية؟

مستوى التأهيل في الدفاع المدني وصل إلى درجات عالية ولله الحمد، سواء التأهيل الأكاديمي أو التخصصي، ووجود هذا العدد من الذين يحملون درجات الماجستير والدكتوراه أمر يبعث على الفخر، ويدعم خطط وبرامج التطوير، متى أمكنت الاستفادة من هذه الكفاءات والخبرات

البنية التحتية التدريبية تشهد نقلة غير مسبوقة في الدفاع المدني

العلمية واستثمارها الاستثمار الأمثل، وهو الأمر الذي يجب أن نعمل من أجله، بوضع هذه الكفاءات في المكان المناسب الذي يتناسب مع إمكاناتها العلمية في مجال التخطيط والتدريب والعمل الميداني والفني.

- هناك تلميحات إلى أن الاستفادة من الدورات التدريبية الخارجية محصورة في دائرة المعارف وأصحاب «الواسطة» دون تنظيم واضح.. ما تعليقكم؟

يبقى هذا الأمر مثار جدل وأقاويل لا دليل عليها، وغالباً ما تصدر هذه التلميحات ممن لا تتحقق رغباتهم في الاستفادة من الدورات التدريبية خارج المملكة، بسبب عدم انطباق الشروط عليهم من حيث التخصص والتقدير العام، أو عدم إدراج تخصصاتهم ضمن خطط التدريب السنوية أو الخمسية، علماً بأن الترشيح للدورات الخارجية يتم من خلال لجنة تضم ممثلين لكافة الجهات ذات العلاقة بالمديرية العامة للدفاع المدني لاختيار أفضل المرشحين، تبعاً لعدد المقاعد المحددة سلفاً في الخطة، ويتم إعلان النتائج بكل شفافية.

- وماذا عن مركز الدراسات والبحوث بالدفاع المدني وموقعه في سلم اهتمامات العميد القرني؟

عندما لا يتوفر بالجهاز العنصر الأكاديمي المؤهل في المجال البحثي والتخطيطي والتخصصي من الطبيعي أن يحدث قصور في مركز الدراسات والبحوث، أو تشعر بضعف في أداء المركز، ونحن نتطلع خلال المستقبل القريب إلى أن يصبح مركز الدراسات اسماً على مسمى، وأن يقوم بدوره في دعم صناعة القرار بالدفاع المدني، وذلك بعد دعمه بمجموعة من العناصر المؤهلة، ولدينا بالفعل خطة لتطوير العمل بالمركز لأداء رسالته في دراسة القضايا والإشكاليات والعوائق الميدانية والإجرائية التي يتطلب الأمر تصحيحها، وإعادة النظر في الاعتماد على الجوانب العملية والبحثية لدعم وتوجيه وتصويب القرار، ولعل ما قام به نخبة من أبناء الجهاز من إعداد دراسة علمية تعنى بتطوير الدفاع المدني وتقدير احتياجاته المستقبلية شاهد على أهمية الاستفادة من العناصر المؤهلة.

يتردد من حين لآخر أن العميد القرني يعمل من أجل مجد شخصي ونجاح فردي.. وليس لمصلحة الجهاز، فما قولك؟

هذا القول يطاردني في جميع المواقع التي عملت بها منذ أكثر من ٢٠ عاماً، سواء في مركز المعلومات أو الحج، أو التدريب والتخطيط، وأصبح يكبر مثل كرة الثلج بمرور الوقت، لكن دعني أتساءل: ما المصلحة الذاتية التي تحققت لي، طوال هذه السنوات؟! ولو كان لي مصلحة ذاتية لماذا أواجه دائماً باعتراضات كبيرة لما أطرحه من رؤى، وسرعان ما تتحول هذه الاعتراضات إلى تأييد ومساندة لما طرحناه، بعد التأكد من أنها تغلب المصلحة العامة على أي مصالح أخرى؟

مع إيماني الكامل بأن الدفاع المدني بما وهبه الله من قيادة واعية وإخوة مخلصين سيستمر في تقديم المتميزين عملاً ووفاءً وإخلاصاً لمهامه ومسؤولياته الإنسانية الكبيرة، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

وبماذا ترد على القائلين بأنكم تسعون للحصول على نوط الاقتصاد، بمعنى خفض التكاليف؟

أقول إنني أول من يطالب بالدعم المادي لجهاز الدفاع المدني، وخير شاهد على ذلك ما تم دعم التدريب به خلال السنوات الماضية، وكذلك المشاريع التطويرية للجهاز من خلال مناقشة ميزانية الجهاز لسنوات مضت، لكن إذا لم نستطع إقناع الجهات المعنية بضرورة الحصول على هذا الدعم فإننا لا نستطيع أن نستفيد منه، لذا فأنت مطالب بتحديد احتياجك من الدعم الخاص بالمعدات والآليات وغيرها من التجهيزات، وإلا فلن تحصل عليه، والدليل أننا أكثر الجهات التي تمت زيادة الدعم المالي لها، والإجابة المنطقية عن هذا السؤال هي أن ترتيب الأولويات هو الذي يحكم الأمر برمته، وأن دعم وحدة للدفاع المدني في قرية أو مدينة نائية، وتوفير القوى البشرية لأداء مهامها، تأتي مقدمة على دعم عمل إداري ممكن تلبيته بعدد أقل حتى وإن استغرق وقتاً أطول أو قابله بعض التأخير.

٢٤١ مليون ريال تكلفة المنشآت التدريبية في ٣ سنوات